الارتقاء بمناطق الإسكان الشعبى

رؤية نقدية

راوية محمد عجلان*

المقدمة

«جوهر التنمية هو توفيرحياة كريمة للمواطنين وكفالة الخير والرفاهية لهم جميعاً، ويمكن الاختلاف فى تحديد أبعاد هذه الحياة الكريمة، وهذا الخير وتلك الرفاهية، وسبل تحقيق ذلك - لكننا سوف نتفق جميعاً فى كل الأحوال على اهتمام التنمية بكل فرد فى موقعه وظروفه البيئية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة».

من هنا نستطيع أن نقول إن جوهر التنمية هو الإنسان، أيا كان المجال الذى نتوجه إليه بالتنمية سيكون الهدف الأول والأخير هو الإنسان، وستكون الوسيلة أيضاً هى الإنسان.

إذا اتفقنا جميعاً حول ما سبق فسوف نتفق بالتالى على أن الهدف الأساسى من عمليات الارتقاء بالبيئة فى مكان ما والوسيلة لذلك الارتقاء هى إنسان تلك البيئة.

وإذا كان انسان هذا المكان هو هدف عملية الإرتقاء تلك فلابد لتلك العملية أن تتوافق مع خصائصه الاجتماعية والثقافية الخاصة ومع مستواه وإمكانياته الاقتصادية - بمعنى آخر أن عملية الارتقاء بالبيئة ليس لها سمات عامة يمكن تطبيقها فى أى مكان وزمان ولأى إنسان وإنما لها سمات ومفهوم خاص يختلف من مكان لآخر.

* د. راوية محمد عجلان : استاذ مساعد بكلية التخطيط الإقليمى والعمرانى قسم التنمية الإقليمية- جامعة القاهرة.

مفهوم الارتقاء:

من هنا يكون للارتقاء العمرانى مفهوم شامل حول كيفية الوصول من حالة ما للمسكن والتجمع إلى حالة أفضل من حيث:

- توفير بيئة سكنية صحية آمنه جميلة.
- توفير خدمات تعليمية وصحية وثقافية واخرى مناسبة
- توفير مراكز تجارية قريبة من السكان يمكن الوصول اليها دون مشقة.
- توفير شبكة من الطرق مريحة واقتصادية.
- توفير مناطق ترفيهية قريبة من المساكن.

أو فلنقل معايير علمية نظرية متعارف عليها فى نظريات العمارة والتخطيط مع الوضع فى الاعتبار أنها غالباً ستتأرجح بين حد أدنى وحد أقصى.

هذا المدى الذى تتأرجح فيه هذه المعايير هو الذى يتيح للمتخصص إدراك خصوصية كل موقع يقوم بالتعامل معه، من ثم تختلف الإجابة من مكان لآخر ومن زمان لآخر وتبعاً للخصائص المحددة لسكان ذلك المكان.

هنا يمكن أن نقول إن الارتقاء بالبيئة لمنطقة محددة هو بالتحديد محاولة توفير حياة كريمة لمواطن ذلك المكان وكفالة الخير والرفاهية لسكانه جميعاً وسوف تختلف أبعاد هذه الحياة الكريمة وهذا الخير وتلك الرفاهية تبعاً لسبل تحقيق ذلك والتى ستعتمد بدورها على مجموعة من الظروف الموضوعية الخاصة:-

أولاً: بالمكان من ناحية طبيعة موقعه وشكل السطح وجيولوجية الارض والمناخ ومدى توفر الخدمات الأساسية به والبنية الأساسية والتلوث والكثافة ... إلخ.

ثانياً: بسكان المكان من ناحية خصائصهم الاجتماعية والثقافية والمادية (الاقتصادية).

ثالثاً: بالجهات المسئولة والكوادر العلمية المتخصصة القائمة على عملية الارتقاء العمرانى.

وأخيراً قدر التفاعل والانسجام بين هذه العناصر جميعاً.

نبدأ الآن بالتحدث عن نقاط الاختلاف والاتفاق بين تنمية المجتمعات المحلية أوالتخطيط لهذه البيئة:

يعمل المخطط العمرانى مع مجموعة من المتخصصين الاقتصاديين والاجتماعيين (فى مجال الزراعة، الصناعة، الإسكان، الجيولوجيا، التعدين .. الموارد المائية .. التربة .. الطرق ... إلخ) عند القيام بعملية تنمية فى منطقة ما أو مدينة ... إلخ.

يعمل كل فى مجاله على رصد وتحليل:

(١) الحالة الراهنة.

(٢) المشاكل والمعوقات للتقدم الإيجابى بالمنطقة.

(٣) تصورات لحلول المشاكل المختلفة.

وبعد تصور للحالة المستقبلية للمنطقة بعد اتباع هذه الحلول، يقوم المخطط العمرانى دون غيره بعمل تغطية لكل التصورات الممكنة وطرح مجموعة من البدائل، ثم اختيار أفضلها (ليس وحده - وإنما مع مجموعة المتخصصين ونخبة من أبناء المنطقة).

ذكرنا فيما سبق أن كلا من هؤلاء المتخصصين يقوم برصد (١) الوضع الراهن (٢) المشاكل والمعوقات (٣) الحلول وآفاق المستقبل.

وهنا نطرح التساؤل التالى .. من أى وجهة نظر؟

- قد يرى متخصص اجتماعى أن حجم الأمية الحالى (مثلاً) يمثل مشكلة خطيرة - وهى المشكلة الأولى - الأجدر بالاهتمام.

- وقد يرى - باحث اجتماعى آخر أن زيادة معدل المواليد هى المشكلة الأهم لأنها المتسبب دون غيرها فى حجم الأمية.

- وقد يرى باحث ثالث أن حجم الأمية هو السبب فى زيادة المواليد.

وهلم جراً فى العديد من ظواهر الوضع الراهن(فى التخصص الواحد) والتفسيرات المختلفة لهذه الظواهر وإعطاء الأولوية الأولى لمشاكل عن غيرها ومن ثم طرح حلول مختلفة، وهلم جراً فى التخصصات المختلفة. المشكلة هنا أنه حتى القياس الكمى والعددى لايستطيع أن يحسم مثل هذه

القضايا.

ما الذى يمكن أن يحسم مثل هذه القضايا؟ إنها التنمية .. لماذا وكيف؟

إن علم التنمية قد ظهر مع نهاية الحرب العالمية الثانية وتحرر العديد من بلدان العالم الثالث وسعيها للتقدم. وخروج العديد من الدول المتقدمة مدمرة بعد الحرب وسعيها للبناء والتطوير.

فلماذا التنمية؟

لماذا لم يكتفى بالتخطيط الذى كان معروفاً جيداً فى ذلك الوقت (الاقتصادى بجميع أفرعه والتخطيط العمرانى بمستوياته المختلفة)؟

الفرق هنا - أنه أصبح من الواضح أنه فى سبيل التقدم لايمكن أن يكتفى بالتخطيط بسبب اختلاف معايير رصد المشاكل واختلاف معايير طرح الحلول. بمعنى أنه لو كان اهتمامى الأول منصبا على الإنسان. فسوف تتركز أطروحاتى على أساسيات اجتماعية - كالتعليم والصحة والثقافة ... إلخ.

ولو كان اهتمامى الأول منصبا على زيادة الدخل. فسوف تدور الحلول حول الأنشطة الاقتصادية ذات العائد الضخم والسريع وربما لاأهتم هنا بقضايا مثل التلوث البيئى أو حجم البطالة .. إلخ. فما الذى يحكم معاييرى لرصد المشاكل؟ وماالذى يحكم معاييرى لطرح الحلول؟ انها التنمية ... كيف؟

نستطيع أن نلاحظ ببساطة أن هذه الجمل ما هى إلا تعبير عن أفكار بعينها - مبدأ ما - عقيدة ما - كيف؟

لو اختارت دولة ما إستراتيجية تصل بها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وكانت هذه الإستراتيجية «إشباع الحاجات الأساسية» ... فماذا يعنى هذا؟

لننظر إلى الاستراتيجيات المتعارف عليها حاليا:

إشباع الحاجات الاساسية

التنمية المتواصلة

التنمية الشاملة

الاعتماد على الذات

يعنى هذا أن المسؤلين بعد التعرف على أحوال الدولة ككل [على المستوى القومى - (نسب التعليم والأمية .. الدخل القومى .. دخل الفرد [وضع راهن]) .. الموارد الطبيعية المتوفرة .. (الطبيعية المناخية والجغرافية .. الثقافية المحلية والعادات والتقاليد للسكان [وضع راهن]) .. أنماط البناء .. (معدلات الفقر والمرض .. السكان بلا مأوى .. البطالة .. الجريمة [مشاكل]) .. إلخ].

لقد وضعوا لهذا الوطن مجموعة من الأهداف بعيدة المدى تتحقق من خلال مجموعة من الأهداف المرحلية قريبة المدى وتلك الأهداف بعيدة المدى تركز معظمها حول مواطنى الدولة - بشكل أساسى: مثل الوصول بالأمية إلى نسبة ما أقل بعد ٣٠ عاما وإيواء جميع الأسر التى لا مأوى لها بعد ٣٠ عاما ، وهكذا فى التعليم .. الصحة .. الخ.

إذن يتركز الاهتمام فى المقام الأول: على إستراتيجية تنموية : إشباعا للحاجات الأساسية للمواطن [معيار الحاجات الأساسية ذاته يختلف من دولة لأخرى - تبعاً لظروفها].

وفى المقام الثانى: كيف يتحقق ذلك؟ هل من خلال تقديم تنازلات سياسية خارجية بهدف الحصول على إعانات خارجية مثلاً أم من خلال إستراتيجية تنموية : باعتماد الدولة على الموارد المحلية (بشر، معادن، اعتماد على الذات مصانع) [أم الإثنين معاً بنوع فى التوازن].

وفى المقام الثالث : هل تهتم الدولة بحقوق الأجيال القادمة من أبناء الشعب - ومن ثم ينعكس هذا على الحلول المطروحة لحل المشاكل .. بمعنى الابتعاد عن الحلول التى تنهى موردا طبيعيا أو الحلول التى تؤدى إلى تلوث نهر ما .. أو استهلاك سريع للأرض الزراعية .. أو اندثار نوع ما من الحيوانات .. وأبحث عن حلول أخرى لا تؤدى إلى هذه النتائج بالرغم من أنها قد تتكلف أكثر فى الوقت الحالى .. أو تؤتى ثمارا وتحقق أهداف الدولة على فترة زمنية أطول؟ من خلال إستراتيجية تنموية : (التنمية المتواصلة).

وفى المقام الرابع: هل تركز الدولة على رصد المشاكل وطرح الحلول فى أماكن بعينها (مثلاً المدن دون القرى أو الأقاليم الشمالية دون الجنوبية) أوالمدن دون اقاليمها ؟

أى من خلال استراتيجية تنموية تكون فيها (التنمية الشاملة فى مواجهة التنمية القطاعية).

وهل أدرك أنا كدولة أن مثل هذا المنهج قد يؤدى فى المستقبل إلى مشاكل أكبر أم لا ؟

حتى هذا التتابع المطروح مقام أول .. ثانى .. ثالث .. يأتى ترتيبه عن قناعة بعينها دون غيرها . وعن مدى التوازن الموجود فى سياسة الدولة بين هذه الإستراتيجيات كلها أو بعضها.

وكذلك تختلف هذه الأولويات من دولة لأخرى.

هل أستطيع أن أقول هنا: إن إستراتيجيات التنمية المختلفة هى الفكرة التى تكون فى خلفية ذهنى وأنا أرصد مشاكل الواقع أو وأنا أطرح حلول ما لذلك المجتمع المحلى.

ان اتباع الدولة ومخططيها ومسئوليها لإستراتيجية ما هو الذى يلزمنى كمخطط (اجتماعى أو اقتصادى أو عمرانى):

- برؤية ما للمشاكل - وبرأى بعينه للحلول

وأنه عند عدم تبنى الدولة لاستراتيجية واضحة (ويتضح هذا للمواطن العادى للوهلة الأولى من خلال الإعلام ثم تحليل القرارات السياسية المختلفة ... إلخ). فإن المسئولين والمفكرين يتبنى كل منهم (بوعى أو بدون وعى) إستراتيجية ما .. ويبدأ فى تطبيقها من خلال موقعه وفى حدود المسئولية الموكلة إليه .. سواء كان مدرسا فى مدرسة أو مهندس مبانى أو محافظا أو مدير جامعة .. إلخ.

ويبدأ: تصارع الأفكار فى المجتمع (ظاهرة إيجابية)

وتخبط فى القرارات من مكان لمكان ومن مستوى لآخر (إنشاء مدرسة أم وحدة صحية) (معهد دينى أم مركز شباب) (مصنع صغير أم مسرح) ..... إلخ

اتفقنا سابقاً على أن خطوات وضع مخطط لأى (مكان) أو (قطاع) تبدأ:

* بدراسة الوضع الراهن (١)
* ثم رصد المشاكل (٢)

ومن ثم تحديد سياسات علاج هذه المشاكل (٣)

وأخيرا توقيع هذه الحلول على مخطط، بعد المقارنة بين مجموعة من البدائل (٤)

كذلك فان للتخطيط والتنمية مستويات (مكانية ومستويات قطاعية):

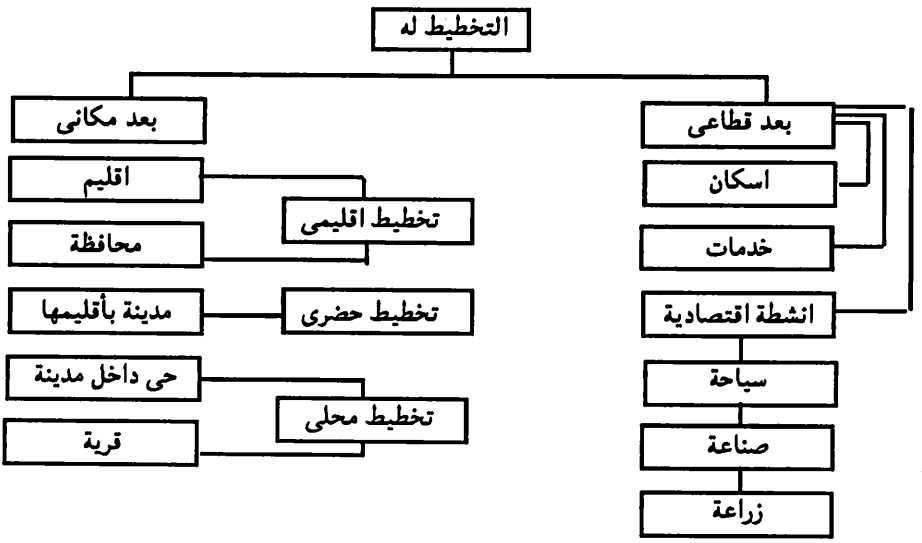

ويكمن الفرق فى أنه عندما أقول إننى أقوم بعملية تنمية لمنطقة ما فإن هذا يعنى إجراء مجموعة من الدراسات تصل بى لوضع مخطط تنموى لهذه المنطقة أخذاً فى الاعتبار استراتيجية تنموية معينة اما بشكل ايجابى :

- سواء كانت متبناه على مستوى الدولة
- أو على مستوى مسئولى الاقليم (اداريين)
- أو على مستوى العلماء والمفكرين القائمين بعملية وضع المخطط بشكل جماعى

أو بشكل سلبى : أى على مستوى هؤلاء المتخصصين بشكل فردى قد تؤدى الى نتائج غير مرضية.

ولا شك أن الاستراتيجية التنموية تنطوى على مجموعة من السياسات وخاصة بكل المستويات المكانية أو القطاعية إذا كانت التنمية عملية مخططة وواعية ومستمرة ومتكاملة تستهدف الإنتقال بالمجتمع من حالة آنية إلى حالة أفضل من وجهة نظر المتخصصين (أو المخططين) والمستفيدين.

فتنمية البيئة العمرانية هى زيادة أوتوسيع مجالات الاختيار للاحتياجات المختلفة لإنسان المجتمع المحلى.

وسنحاول الآن الإجابة على السؤال الثانى: هل هناك تأثير ما للظروف الاقتصادية والاجتماعية فى منطقة عمرانية محددة (أو بشكل أكثر تحديداً: الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهذه المنطقة بعينها) على عملية الارتقاء بتلك المنطقة؟

وتأتى محاولة الإجابة على هذا السؤال من خلال تحديد ماهية الظروف الاجتماعية والاقتصادية - هل هى مجرد مجموعة من العادات والتقاليد والثقافات (اجتماعية) والظروف المادية أو المستوى المادى الطبقى ونوع المهن ... إلخ لسكان المكان؟ أم هى شىء أعمق من هذا وأكثر تغلغلاً فى نفوس البشر والظروف المحيطة بهم؟ من هنا تطفو على السطح النقاط التالية:

* يختلف العمران فى أجزاء أخرى من العالم عنه فى مصر.
* يختلف العمران داخل حضر مصر من منطقة إلى أخرى (أو مدينة إلى أخرى).
* يختلف العمران داخل المدينة الواحدة من حى إلى آخر.

أعتقد أن الإجابة على الأسئلة الثلاثة هى: نعم. لكن لماذا؟

هنا ستكون الإجابة فى المحدد الأساسى لكل تغيير أو اختلاف فى الكون وهو العلاقة التفاعلية المتبادلة بين الإنسان والمكان والزمان التى نبلور نحن من خلالها - أو فلنقل نحاول فهمها من خلال مجموعة من الأقاويل عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى حين أنها فى جوهرها (أى الظروف الاقتصادية والاجتماعية) ما هى إلا انعكاس لتلك العلاقة المتبادلة بين هذه العناصر الثلاثة التى كلما اختلف عنصر من عناصرها أو اثنان أو الكل أنتجت لنا ظروفا اقتصادية واجتماعية محددة - أو أنتجت علاقات وظواهر متعددة نصنفها نحن فى ما نسميه الظروف الاقتصادية والاجتماعية حتى يسهل علينا فهمها.

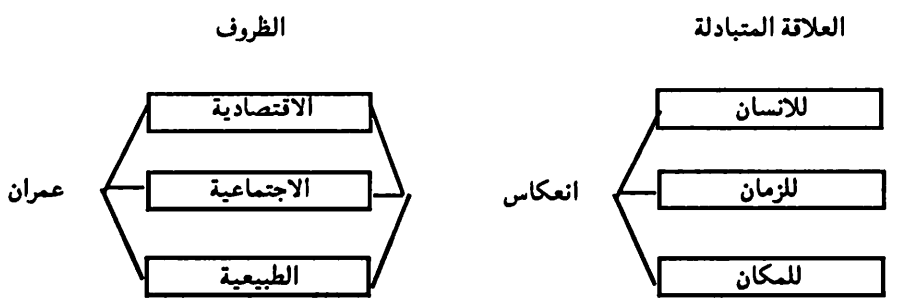

فى حالتنا هذه يكون سكان الأحياء (المساكن الشعبية) هم الإنسان - إنسان هذه الأماكن الذى تميز بمجموعة من الخصائص الاجتماعية والثقافية والطبقية (التى قد تتميز بشكل أكثر تفصيلاً أو أكثر خصوصية من منطقة إلى أخرى من هذه النوعية من المناطق).

هذا التمايز الاجتماعى الثقافى أو ما يسمى بالثقافة المحلية هو النقطة الفيصلية هنا، فثقافة هذا المجتمع محدود النطاق تعد ثقافة فرعية من ثقافة المجتمع الأكبر وهى نسق ثقافى له خصوصية ما، سائد بين السكان المكونين لهذا المجتمع باعتبارهم يعيشون بثقافتهم الخاصة فى إطار نسق ثقافى أكبر للمجتمع المصرى ككل.

هنا يبرز الفرق بين لفظ مجتمع محلى أو مجتمع جغرافى حيث يكون الأول مجتمعا وظيفيا يضم جماعات ذات اهتمامات مشتركة وتوجد داخل منطقة جغرافية محددة غالباً ما تكون حيا فى المدينة أو قرية فى الريف .. بينما يكون الثانى عبارة عن مجموعة من البشر تقطن منطقة جغرافية محددة، لكن لا تجمعهم ثقافة أو اهتمامات مشتركة، هذا المجتمع قد لايشمل كل الأهالى الذين يقطنون المنطقة لأن بعضهم قد لاينتمى وظيفياً ولا ثقافياً لها ولا تجمعه مع جيرانه اهتمامات تتعدى السكنى.

بالطبع فإن تطور وسائل الاتصال (سواء وسائل إعلامية مختلفة من صحف وتليفزيون، راديو، فاكس، تلكس ... إلخ أو وسائل الانتقال والنقل) فى العصر الحديث بشكل متسارع جداً وعلى درجة من الإتاحة لمعظم السكان، أدى إلى تبادل قوى البشر فيما بينهم للمعلومات والتجارب والخبرات والأفكار وحتى المثل والمبادئ. إلا أنه على الرغم من ذلك لا زال للثقافة المحلية دور بارز فى حياة البشر.

فانخفاض المستوى المادى للسكان يؤدى إلى نوعية من مشاكل الحياة تكاد تكون واحدة كما أنه يؤدى إلى محدودية فى الفرص والإمكانيات التى تكاد أن تكون واحدة أيضاً، من هنا يتقارب مستوى التعليم لدى هؤلاء السكان وحتى على مستوى الصحة العامة أو مستوى الذكاء حيث يكون مستوى الغذاء ونوعيته المتداولة متقاربة. هذا كله يؤدى إلى توحد فى المشاكل أو الأهداف أو النظرة للمستقبل لدى هؤلاء السكان أو حتى نوعية الحلول والأفكار التى يلجأوا إليها فى حياتهم سواء تجاه بيئتهم العمرانية أو تجاه أى قضية أخرى.

هذا التوحد فى الأفكار (أو ما نطلق عليه المعتقدات والقيم) والأهداف والمشاكل هو ما قد يمثل مناخا ملائما جداً لانتماء هؤلاء السكان لبعضهم البعض أو المكان الذى يعيشون فيه.

ونعود هنا ونؤكد على العلاقة التبادلية بين الإنسان والزمان والمكان.

فالثقافة المحلية ليست فقط نتاج مستوى طبقى مادى أو تعليمى أو نوع المهنة وإنما هى أيضاً نتاج لتفاعل هؤلاء السكان مع المكان الذى يعيشون فيه بكل خصائصه العمرانية والمكانية مثل نوعية ومستوى الخدمات المتوفرة فيه ونوعية ومستوى البنية الأساسية، طبيعته الجغرافية من تدرج كنتورى أو انبساط، علاقته بالتراث الاجتماعى والعمرانى المصرى من آثار أو أبنية (فمن يعيش فى القاهرة القديمة يتأثر بشكل ما مغاير عن من يعيش بالقرب من أهرامات الجيزة بروح التاريخ ونوعيته الموجودة فى المكان).

كذلك مناخ المنطقة ونوعية التلوث الهوائى الموجودة فيها، هل هى مجرد عوادم سيارات أم أبخرة مصانع، المنظر الذى يراه السكان كل صباح: هل مجرد بلوكات مكعبة من الأبنية أو المساكن أو صفحة النهر أم كتل وصخور المقطم أم رتابة وهدوء وكآبة المقابر أم مكان ساخن متدفق بالحياة والبشر ليل نهار كالغورية أو الحسين ... إلخ.

ألا يعكس كل تفاعل مختلف بين الإنسان وبيئته العمرانية رد فعل مختلف لديه تجاه هذه البيئة، إما بالبغض أو التعاطف أو السلبية أو الكل معاً.

ونعود هنا ونؤكد مرة ثالثة على العلاقة التبادلية بين الإنسان والزمان والمكان، والدور الأخير هنا للزمان.

فقدم الحى أو حداثته أو ازدحامه أو تخلخله يخلق نوعا أو نوعية ما من الحلول المطروحة، ليس فقط من قبل السكان ولكن أيضاً من قبل الجهات الرسمية (رؤساء الأحياء مثلاً) وأخيراً من قبل المكان نفسه تجاه ذاته وتجاه السكان.

بمعنى أنه بالضرورة يفرض نمط الأبنية الموجود فى المناطق القديمة من مصر الجديدة نفسه على أى مهندس يقوم بتصميم مبنى جديد فى نفس المنطقة، بل ويفرض نفسه على نوعية القرارات التى يتخذها المسئولون فى الحى، من عدم الارتفاع فى مناطق محددة إلا لحدود معينة،أو عدم بناء مدارس فى شوارع ما أو الاهتمام بتنظيم المرور بشكل معين .. إلخ، بالطبع لايحدث هذا فى الواقع

غالبا ولكن المفروض ان يحدث. ونجد نفس الظواهر فى الأحياء الفقيرة إذا قارنا القديم منها بالحديث عمراً، ولا نقصد هنا جمال البيئة العمرانية من عدمه فى القديم عن الحديث وإنما نقصد درجة تفاعل السكان مع المكان أو العكس كلما كان عمر المكان أطول.

ولننتقل الآن (بعد كل الأسئلة التى أثارتها محاولة الإجابة عن السؤال الثانى) إلى النقطة التالية ألا وهى: الظروف الاقتصادية والاجتماعية ذات التأثير الواضح، سلباً أو إيجاباً على عملية الارتقاء بالبيئة العمرانية فى مناطق الإسكان الشعبى.

يحدثنا علماء الاجتماع عن أن هناك داخل كل مجتمع ما يسمى بالمجتمع المحلى وأن هذه المجتمعات المحلية لها خصائص محددة تتخلص فى:

* وجود مكان جغرافى محدود موقع ، منطقة ، أرض.
* هذا المكان (يقيم فيه بشر) جمع أفراد المجتمع وجماعاته.
* هذه الجماعات لها أهداف ومشاكل ومصالح مشتركة.
* يظهر فيها مدى الاعتماد المتبادل بين جماعات المجتمع وأفراده.
* الشعور بالولاء والانتماء لهذا المجتمع.
* غالباً ما تكون مساحة المجتمع المحلى محدودة نسبياً كمساحة، وعدد سكان.

أماعن تنمية هذا المجتمع المحلى فنورد هنا بعض التعريفات المتعارف عليها فى هذاالمجال:

أولاً: تعريف هيئة الأمم المتحدة:

التنمية هى تلك العملية التى من خلالها يتم توحيد جهود الناس أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وإدماج هذه المجتمعات المحلية فى حياة الأمة بأكبر قدر مستطاع، وتمكينها من المساهمة الكاملة فى تحقيق التقدم على المستوى القومى.

ثانياً: تعريف خندوكة:

تعد تنمية المجتمع مدخلاً إلى التغيير الاجتماعى مما يجعل تناولها محكوماً بمفهوم العملية

الذى يقيس الناتج الفعلى من أى مشروع تنموى بما يحدثه فى عقول الناس من تغيير أكثر مما يحدثه من أثر على البناء الاجتماعى.

ثالثاً: تعريف دنبار:

هى مجموعة من التحسينات المحلية التى تحدث على مدار فترة من الزمن نتيجة للجهود المشتركة لجماعات متعددة من الناس، وتعتبر كل من هذه التحسينات المتعاقبة وحدة مستقلة من وحدات تنمية المجتمع وهى جميعاً تقابل حاجات أو رغبات بشرية.

رابعاً: تعريف كرستنسون وروبنسون:

يمكن تعريف تنمية المجتمع المحلى على أنها: جماعة من الناس فى مجتمع محلى وصلوا إلى قرار للبدء فى عملية للفصل الاجتماعى لإحداث تغييرات فى أحوالهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو البيئية أو المادية ... إلخ.

نستخلص من المفاهيم السابقة:

* أنه من الخطأ أن ينظر لكل من تنمية المجتمعات المحلية والتنمية الحضرية كل على حدة، وإنما يجب أن تجمعهم نظرة شمولية لعملية التنمية.

* يتضح أهمية عنصرالتخطيط وأهمية المشاركة الشعبية الأهلية فى عملية التنمية.

* وتؤكد أن التنمية العمرانية هى الصوره - أو التجسيد الحى- لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهى أجزاء لا انفصال بينها فى عملية التنمية الشاملة.

ولايمكن أن نغفل هنا الدور المهم لتعبئة الجهود البشرية الخلاقة وضمان استمرارها.

يمكننا أن نستخلص من تجارب بلدان عديدة أن مشروعات التنمية التى يكون قد أعدها الخبراء ودعمت بكافة الوسائل المادية والتكنولوجية والمالية المطلوبة قد لاتصلح ما لم يحس الإنسان الذى نستهدف تحقيق سعادته بشعور عميق بأن المشروع يعنيه فيساهم فيه بدون تحفظ مقتنعاً بأن المشروع إنما ينفذ لصالحه هو. وعلى ذلك فالأمر الذى يعنينا هنا هو البحث عن وسائل تشرك المواطن فى المشروع بدلاً من الإصرار على اتخاذ القرارات نيابة عنه وفرض الحلول عليه دون اكتراث بالوقوف على رأيه الذى يعد شرطاً أساسياً لاكتساب تأييده، وليس من السهل استثارة هذا

التأييد عن طريق المراسيم الجمهورية أو القرارات الوزارية - وإنما السبيل إلى ذلك اتخاذ التدابير العملية المنسقة التى تنسج شيئاً فشيئاً ووفقاً لوتيرة تفكيره (لا وفقاً لوتيرة تفكير التقنيين أو السياسيين) البيئة المواتية التى تضمن له ثمار جهد لن يضيع.

إن عملية الارتقاء بالبيئة العمرانية يطول عمرها بتفاعل سكان نفس المكان معها وسكان المكان لن يتفاعلوا معها ما لم يتغيروا أيضاً وما لم ينبع الموضوع من داخلهم.

من هنا تأتى أهمية مفهوم المجتمع المحلى بخصائصه الاجتماعية والاقتصادية التى تحدثنا عنها سابقاً والذى يعطينا فهم أكثر وضوحاً لمجمل خصائص هذا المجتمع، الإيجابى منها الذى يتيح تفاعلا إيجابيا لسكان المنطقة مع بعضهم البعض وبالتبعية مع المكان الذى يعيشون فيه، وكذا القدرة على (أو الاهتمام) بالتغيير والتغير من عدمها - الإمكانية الذاتية والاقتصادية ... إلخ من العوامل الإيجابية إلى جانب فهم نوع القصور فى هذا المجتمع (أو الخصائص السلبية) الذى قد يعوق عملية الارتقاء بالبيئة العمرانية فى إطار عملية التنمية الشاملة، لهذا المجتمع المحلى.

من هنا نستطيع أن نقول إن المجتمع المحلى قد يكون حيا فى مدينة أو قد يكون قرية ما.

لكن هل كل حى فى مدينة أستطيع أن أطلق عليه لفظ «مجتمع محلى» بالطبع لا، لأننا ذكرنا سابقاً مجموعة من الخصائص لابد أن تتوافر فى المجتمع، هذه المجموعة من الخصائص تتطلب عدة شروط.

فمثلا هناك محدودية هذا المكان وتوافر حدود جغرافية واضحة المعالم يتشكل فى داخلها.و طول الفترة الزمنية التى أقام فيها هؤلاء السكان فى هذه المكان لأن طول الفترة الزمنية هو الذى يساعد على قدرمعين من انصهار هؤلاء السكان ثقافياً مع بعضهم البعض من ناحية وشدة تفاعلهم مع المكان من ناحية أخرى.

كذلك وحدة الأهداف والمشاكل والمصالح المشتركة فيتحقق بناء على وحدة أو تقارب المستوى الطبقى لهؤلاء السكان والذى يعكس نفسه على أسلوب الحياة، المستوى الفكرى وتوفر المهارات والقدرة على الابتكار والسلبية أو نقيضها ... إلخ، أى مجموعة من الخصائص الاجتماعية والإمكانيات الذهنية والمادية التى تنعكس بالطبع على كيفية تفاعل هؤلاء السكان مع بعضهم البعض أولاً ثم مع المكان الذى يعيشون فيه ثانياً، كذلك فإن وحدة الأهداف والمشاكل

والمصالح المشتركة مثلما تتحقق من تقارب المستوى الطبقى (المادى) فهى تتحقق أيضاً من تقارب المستوى الثقافى الذى يأتى بدوره غالباً من توحد المهن بمعنى أننا نستطيع أن نطلق لفظ المجتمع المحلى بمنتهى الثقة على حى مثل النحاسين بالغورية أو الزبالين بمنشية ناصر أو صناع الأثاث بمنطقة ما.

وفى نفس الوقت فان لفظ مجتمع محلى هو لفظ نسبى بمعنى أننى قد أجد مجتمعا محليا مثاليا تتوافر فيه الشروط السابق ذكرها بشكل واضح ومحدد كما قد أجد مجتمعا ما يطلق عليه لفظ مجتمع جغرافى وهو ليس مجتمعا محليا.

والفرق هنا فى أن هذا المجتمع الجغرافى يجمع مجموعة من البشر (السكان) تقطن منطقة جغرافية محددة لكن لا تجمعهم ثقافة أو اهتمامات مشتركة إما كنتيجة لتباينهم الطبقى الشديد أو لحداثة المنطقة، أو لاختلافهم الكبير فى الأصول المكانية والمهن ... إلخ.

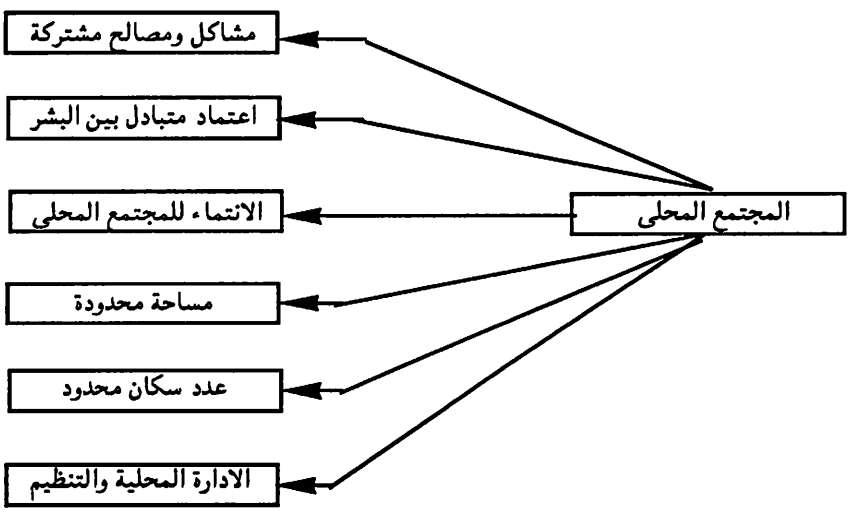

بناء على ما سبق فإننا نستطيع أن نستنتج أن مناطق الإسكان الشعبى تحمل أكثر من أى منطقة أخرى خصائص المجتمع المحلى، ومن ثم تكون الظروف الاقتصادية والاجتماعية ذات التأثير الواضح على عملية الارتقاء بمناطق الإسكان الشعبى هى ذات الظروف الحاكمة لعملية التنمية المحلية للمجتمعات المحلية.

السؤال الثالث: هل تتم بتوجيه تلك الظروف فى اتجاهات محددة، عملية الارتقاء بكفاءة أكبر تؤدى إلى نتائج إيجابية أعمق؟

تزايد الاهتمام مؤخراً بالارتقاء بالبيئة فى المناطق المتدهورة لأن الارتقاء بهذه البيئة يمثل عنصرا أساسيا من عناصر تنمية هذا المجتمع الذى اتفقنا على أنه يحمل خصائص المجتمع المحلى ويكون الوحدة المصغرة للمجتمع، ومن خلال الاهتمام بتلك الوحدة ودراسة شئونها يتأتى الاهتمام بالمجتمع الكلى الكبير.

إن عملية الارتقاء بالبيئة العمرانية لهذا المجتمع المحلى لها انعكاس من خلال العلاقات القائمة بين الحكومة (أو الجهات الإدارية المسئولة) والسكان (أو الهيئات الشعبية المتخصصة فى المجتمع) مثلها فى هذا مثل أى عنصر من عناصر تنمية المجتمع المحلى سواء كان اجتماعيا، أو ثقافيا، أو اقتصاديا أو عمرانيا أو كل العناصر مجتمعه.

والنتيجة الأساسية التى نتوصل إليها هى أن التنمية العمرانية هى اسلوب إجرائى مقيد بحجم السلطة والنفوذ الممنوحين لهذا المجتمع المحلى والقدر المتاح من حرية الحركة واتخاذ القرارات لسكان هذا المكان والموارد المالية المتوفرة لديهم وكذا توافر كوادر داخل هذاالمجتمع قادرة على تنظيمه وتحريكه وتحديد احتياجاته الأساسية وسبل الوصول إليها، أو بمعنى آخر توفر الطاقات الداخلية لدى السكان والطاقات الممنوحة من قبل الحكومة للمشاركة الشعبية لهؤلاء السكان فى عملية الارتقاء بالبيئة العمرانية التى تعتبر المحك الأساسى لنجاح أو فشل عملية التنمية فى هذا المجتمع.

ونستطيع أن نخلص مما سبق بأن هذاالاسلوب الاجرائى يفرض على هذا المجتمع المحلى حدودا ومحددات معينة تعتمد على قدر السلطة والنفوذ الممنوحين لهذا المجتمع - بحيث إننا لكى نستطيع إجراء عملية ارتقاء عمرانى (فى مجتمع محدود مثل هذا):

لابد من: مشاركة أفراد ذلك المجتمع مشاركة إيجابية وفعالة فى عملية الارتقاء الدائرة فيه.

- منح قدر من السلطة والنفوذ وحرية الحركة لأفراده.

- توافر كوادر قادرة على إدارة العملية.

بالطبع اجريت بعض التجارب الناجحة فى هذا المجال فى حلوان والسويس والإسماعيلية وغيرها لكنها لازالت تجارب محدودة نتمنى أن تصبح هى القاعدة العامة.

يرى المهتمون بعملية التنمية الشاملة للمجتمعات المحلية أن مفهوم تنمية المجتمع المحلى يتضمن ثلاثة مقومات رئيسية تتلخص فى:

١- إدخال مجموعة من التحسينات الفيزيقية (العمرانية) على البيئة المحلية تتمثل فى تحسين وتطوير وتعديل وتجميل الشوارع والمساكن مع توفير أكثر للبنية الأساسية كالمياه والكهرباء والصرف الصحى ... إلخ.

٢- الاهتمام بالأنشطة الوظيفية التى يمكن أن تشارك فى عملية التنمية كالصحة والتعليم وأماكن الترفيه الثقافية والأبنية الثقافية ... إلخ.

٣- المشاركة الشعبية فى عملية التنمية بمعنى توجيه اهتمام كبير لتكوين جماعات من السكان تناقش وتدرس عملية تنمية المجتمع المحلى وتشارك فيها، أى تكون لديها القدرة على تحديد المشكلات الأولية أو الأكثر إلحاحاً لدى السكان وكذا يكون لديها القدرة على تحديد الإمكانات المختلفة المتوفرة لدى المجتمع - سواء كانت هذه الإمكانات مادية بمعنى: قطع أراضى متوفرة - تبرعات مالية من بعض السكان، أو إمكانات معنوية: كذلك توفر المهارة الهندسية أو القدرة على التصميم أو التخطيط مختلف الأبعاد لدى البعض منهم أو حتى تطوع البعض بجزء من وقتهم وجهدهم ... إلخ.

وأهم من هذا كله قدرة كوادر هذا المجتمع على تخطيط وتنظيم هذه الإمكانات المادية والمعنوية المتوفرة فى إطار عملية التنمية من ناحية ومن ناحية أخرى الاستفادة القصوى من الإمكانات المادية والمعنوية أيضاً التى توفرها الجهات الرسمية أو المسئولة. والمقصود هنا بالإمكانات المادية التى توفرها الجهات المسئولة، هى الإعانات المالية المباشرة أو صورها الأخرى المتمثلة فى تحسين البنية الأساسية - وبناء المساكن والمستشفيات والحدائق ..إلخ، أما المقصود بالإمكانات المعنوية فهى ماتوفره الجهات من القرارات والقوانين (التى لاتضر أو لاتخرج بعملية التنمية فى هذا المجتمع عن سياسات التنمية المختلفة على المستوى القومى).

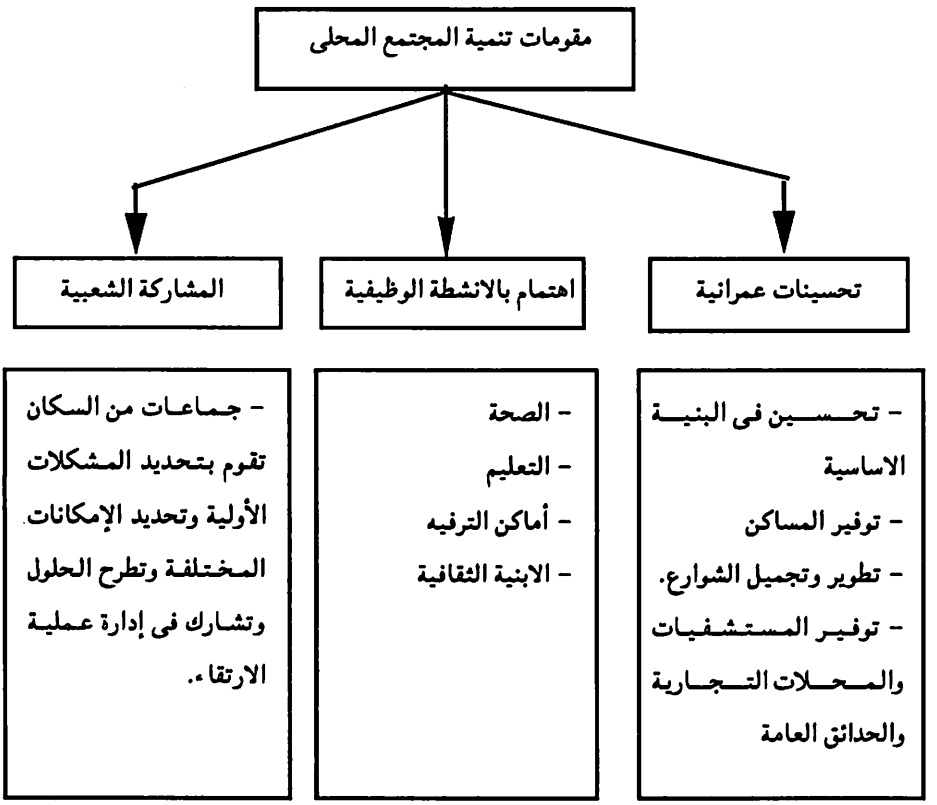

كذلك ضرورة الاهتمام بنوعية الكوادر العلمية التى توفرها الجهات المسئولة بحيث تكون قادرة على التفاعل الإيجابى مع سكان المنطقة ويكون لديها الخبرة العلمية البحثية والخبرة الاجتماعية التى تؤهلها لقيادة العمل وزيادة معدل مشاركة السكان فى العملية التنموية.

مما سبق نستطيع أن نقول إن المراحل الإجرائية لعملية التنمية العمرانية لهذا المجتمع المحلى تتلخص فى:

* دراسة تجريبية لأحوال ذلك المجتمع العمرانية من قبل السكان والمتخصصين على حد سواء.
* التعرف على جوانب المجتمع ومشكلاته وحجم إمكاناته.
* تسخير تلك الإمكانات فى حل المشكلات.

أما مراحل هذه العملية فهى:

* المناقشة المنظمة للاحتياجات المشتركة لذلك المجتمع يقوم بها أعضاء المجتمع.

* التخطيط المنظم لتنفيذ ما تم مناقشته من خلال رسم خطة متكاملة.

* التعبئة الكاملة والاستخدام الأمثل للطاقات الفيزيقية (العمرانية)، والاقتصادية (المادية) والاجتماعية (المشاركة الشعبية الفعالة).

* محاولة تحقيق قدر من التحسينات العمرانية على المجتمع بشكل سريع فى المراحل الأولى التى تشعر السكان بنجاح وضرورة ما بدأوه.

* محاولة تغذية المشروعات والأفكار بعضها البعض - بمعنى أن نجاح أحد البرامج التنموية يستخدم فى النهوض ببرنامج آخر.

السؤال الرابع: ما هى الأساليب المثلى لتوجيه الظروف ذات التأثير الإيجابى على عملية الارتقاء حتى تصل بالبيئة العمرانية إلى الشكل الأمثل؟ أو بمعنى آخر كيف نتوقع نجاح التنمية العمرانية فى بعض المجتمعات العمرانية عن غيرها، وما هى الشروط التى إن توفرت فى هذا المجتمع تقود إلى نجاح عملية الارتقاء بالبيئة العمرانية فى هذا المجتمع.

أول شرط هو أن يتوفر فى هذا المجتمع المقومات الأساسية التى تميز المجتمع المحلى.

ثانى شرط أهمية توافق الأنشطة المبذولة فى البيئة العمرانية للمجتمع مع الاحتياجات الأساسية (أو الأكثر إلحاحاً له) وهذا غالباً ما يتحقق من نجاح العلاقة بين المتخصصين وكوادر هذا المجتمع وتمثيل هذه الكوادر تمثيلا حقيقيا لسكان المجتمع.

أما الشرط الثالث فهو تحقيق التحسينات المحلية (فى البيئة العمرانية) من خلال مجهودات تبذل فى ميادين مستقلة ثم تتكامل فى إطار خطة موحدة للمنطقة ككل.

والشرط الرابع هو إدراك المتخصصين لمدى أهمية تنمية أو تغير مواقف أفراد المجتمع إيجابياً، إن تغير أفراد المجتمع بشكل أكثر فاعلية تماثل فى الأهمية الإنجازات المادية للمشروعات التى ينتج عنها زيادة فعالية الأفراد فى المشاركة الإيجابية فى البرامج الإنمائية مع توافر أسس موضوعية فى القيادة المحلية ترعى عملية التنمية فى المجتمع مثل التشجيع

والتدريب.

أما خامس هذه الشروط فهو تشجيع الحكومة مادياً للنهوض بالمشروعات ذاتية التمويل والإدارة بإصدار اللوائح والقوانين ونوعية الكوادر المتخصصة دون تعارض هذا مع الإطار القومى للسياسات العمرانية على مستوى الدولة.

والشرط السادس هو الاستخدام الأمثل لموارد التنظيمات الحكومية والتطوعية الذى يعتمد أساساً على نجاح العلاقة بين المتخصصين والممثلين لهذا المجتمع أو أفراده ككل إن أمكن.

والشرط الاخير هو سير عملية التنمية العمرانية فى خط متوازٍ مع مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمكان كلما أمكن سواء زمنياً أو مكانياً.

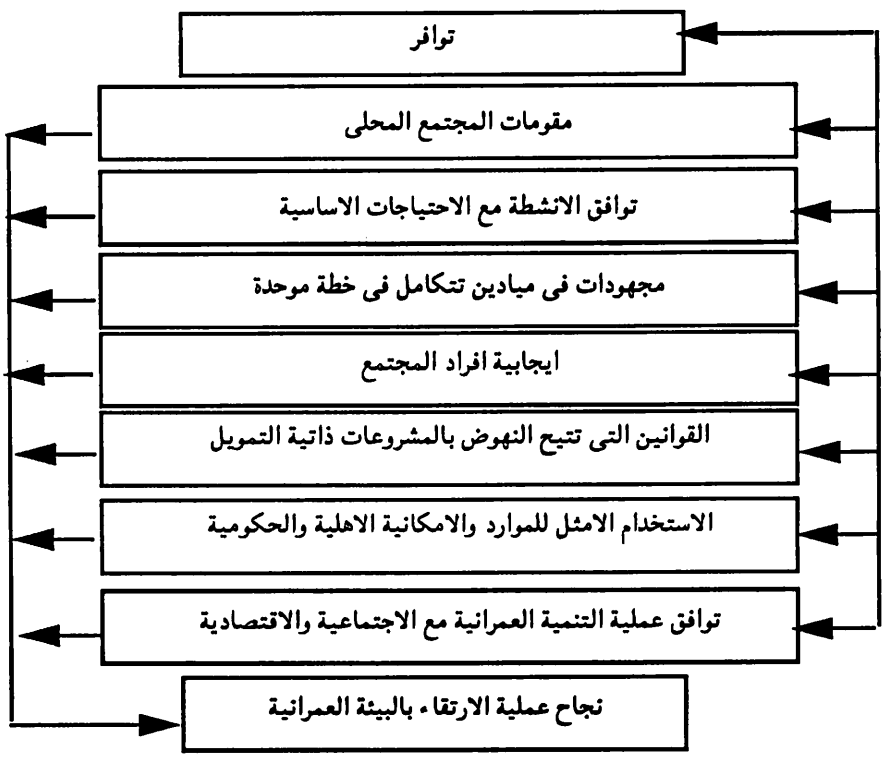

خلاصة البحث وأهم التوصيات

يخلص البحث الى ان عملية الارتقاء بالبيئة ليس لها سمات عامة يمكن تطبيقها فى أى مكان وزمان ولأى انسان وإنما لها سمات ومفهوم خاص يختلف من مكان لآخر.

إن للارتقاء العمرانى مفهوما شاملا حول كيفية الوصول من حالة ما للمنطقة الى حالة أفضل- أو فلنقل معايير علمية نظرية متعارف عليها لكنها غالبا ما تتأرجح بين حد ادنى وحد أقصى، هذا المدى الذى تتأرجح فيه هذه المعايير هو الذى يتيح للمتخصص إدراك خصوصية كل موقع يقوم بالتعامل معه، ومن ثم سيختلف المنتج من مكان لآخر.

نخلص مما سبق إلى وجود تأثير واضح للظروف الاقتصادية والاجتماعية فى منطقة عمرانية محددة على عملية الارتقاء بتلك المنطقة.

وينتج هذا من المحدد الأساسى لكل تغيير أو اختلاف فى الكون ألا وهو العلاقة التفاعلية المتبادلة بين الانسان والزمان والمكان.

- كذلك فإن من الخطأ ان ينظر لكل من تنمية المجتمعات المحلية والتنمية الحضرية على حده وانما يجب ان تجمعهم نظرة شمولية لعملية التنمية.

- تتضح أهمية عنصر التخطيط وأهمية المشاركة الشعبية الأهلية فى عملية التنمية.

إن التنمية العمرانية هى الصورة - أو التجسيد الحى- لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهى أجزاء لا انفصال بينها فى عملية التنمية الشاملة.

توجيه التوصيات: الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة محل التنمية- فى اتجاهات محددة ، ليتم اداء عملية الارتقاء بكفاءة اكبر تؤدى الى نتائج ايجابية أعمق ويتحقق هذا من خلال مشاركة افراد تلك المنطقة مشاركة ايجابية وفعاله فى عملية الارتقاء الدائرة بالمنطقة.

- ضرورة توافر كوادر قادره على ادارة عملية الارتقاء.

من هنا فإن الاساليب المثلى لتوجيه الظروف ذات التأثير الايجابى على عملية الارتقاء بمنطقة ما تتلخص فى الآتى:

١- أن يتوفر فى هذا المجتمع المقومات الأساسية التى تميز المجتمع المحلى.

٢- توافق الانشطة المبذولة فى المنطقة مع الاحتياجات الاساسية للسكان

٣- ادراك المتخصصين لمدى أهمية تغيير مواقف افراد المجتمع ايجابيا .

٤- تشجيع الحكومة ماديا للنهوض بالمشروعات ذاتية التمويل والادارة .

٥- الاستخدام الامثل للمكان فى خط متواز مع مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

المراجـــع العربيـــــة

١- جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «التحضر فى الوطن العربى» الجزء الثانى - التحضر فى مصر. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٠، ص ١-١٦٦

٢- د. مسعد الفاروق حمودة، «تنمية المجتمع الريفى المحلى والحضرى» دور الخدمة الاجتماعية . القاهرة: المكتب الجامعى الحديث، ١٩٨٢.

الدوريات:

٣- د. أحمد يوسف أحمد. «الأبعاد الإقليمية والدولية لبدائل التنمية فى مصر» جامعة الأمم المتحدة، المستقبلات العربية البديلة منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، يوليو ١٩٩٢

٤- فرانك ليمنج، وجون سوسان، ترجمة أحمد رضا «أبنية فى ضاحية المدينة» المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو ومركز مطبوعات اليونسكو العدد التاسع والثلاثون، السنة العاشرة، أبريل يونيو ١٩٩٠

أوراق ووثائق:

٥- أسامة محمد الجابى «الجوانب الاقتصادية والأبعاد السيكولوجية والاجتماعية لمساكن محدودى الدخل» مؤتمر الإسكان لذوى الدخل المحدود، ١٩٩٤ نقابة المهندسين الشعبة المعمارية، لجنة الإسكان.

٦- د. كمال رياض «بحث تحليلى للجانب الكمى لمشكلة إسكان محدودى الدخل فى مصر»

مؤتمر الإسكان لذوى الدخل المحدود ، ١٩٩٤ نقابة المهندسين الشعبة المعمارية، لجنة الإسكان.

المراجع الأجنبية:

7. Fraser Reekie "**Background to Environmental Planning**"Printed in Great Britain by Fletcher and Son Ltd. Moruisch, 1995.

8. Institute of Philosophy USSR Academy of Sciences "**Philosophy and the Ecological Problems of Civilisation** Progress Publishers, Moscow 1988.